

واشنطن تعزز فرض قيود على منح تأشيرات لمسؤولين بهونغ كونغ



واشنطن - (أ ف ب)

أعلنت الولايات المتحدة، أنها بصدد «اتخاذ إجراءات» لفرض قيود جديدة على منح تأشيرات دخول لمسؤولين من هونغ كونغ، حيث اتهمتهم بأنهم «ضالعون في قمع الحقوق في المدينة الصينية»، بعد أيام من دخول قانون جديد للأمن القومي حيز التنفيذ.

وقال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في بيان، إن بكين خلال العام الماضي «واصلت اتخاذ إجراءات ضد الحكم الذاتي الواسع الموعود والمؤسسات الديمقراطية والحقوق والحريات في هونغ كونغ».

وأضاف أن «حملة القمع تلك تشمل إقرار المادة 23»، وهي قانون للأمن القومي يستهدف مرتكبي جرائم من بينها الخيانة والتمرد والتجسس وسرقة أسرار الدولة.

وذكر البيان «رداً على القمع المكثف والقيود على المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأصوات المعارضة تتخذ وزارة الخارجية إجراءات لفرض قيود جديدة على تأشيرات الدخول للكثير من المسؤولين في هونغ كونغ».

ولم يوضح بلينكن ولا المسؤولون المستهدفون الإجراءات التي ستتخذ.

ويأتي إعلانه بعد مراجعة واشنطن السنوية لوضع الحكم الذاتي في هونغ كونغ، والذي وعدت به بكين عندما سلمتها

بريطانيا المدينة عام 1997.

وقال بليكن «هذا العام أكدت مرة أخرى أن هونغ كونغ لا تستحق أن تعامل بموجب القوانين الأمريكية بالطريقة نفسها التي كانت تطبق فيها هذه القوانين على هونغ كونغ قبل الأول من تموز/يوليو 1997». وفرضت واشنطن في السابق قيوداً على منح تأشيرات وعقوبات على مسؤولين من هونغ كونغ تتهمهم بتقويض الحقوق والحريات.

وفي 2020 ألغت الولايات المتحدة أيضاً الوضع التجاري الخاص للمدينة التي تعد مركزاً مالياً مهماً، ردّاً على «قمع احتجاجات تخللها أحياناً أعمال عنف».

ورفضت حكومة هونغ كونغ التقرير الأمريكي، معتبرة أن العقوبات والقيود على التأشيرات «تنم عن تلاعب سياسي لتخويف المسؤولين الذين يحمون الأمن القومي».

وقالت الحكومة في بيان مطول إن المدينة لا تزال تتمتع بحكم ذاتي، وإن قانون الأمن الجديد يحمي الحقوق الأساسية والحريات.

ودان ممثل وزارة الخارجية الصينية في هونغ كونغ «بشدة» قرار واشنطن الأخير باعتباره تشويهاً لقانون الأمن الجديد وتدخلًا في شؤون الصين الداخلية.

وقال متحدث باسم مكتب مفوض وزارة الخارجية، إن المراجعة السنوية للحكم الذاتي في هونغ كونغ كانت «مهزلة لم يصدقها أحد.. وينبغي أن تذهب إلى مزبلة التاريخ».

فرضت بكين في عام 2020 قانوناً شاملاً للأمن القومي في هونغ كونغ.

والمادة 23 التي دخلت حيز التنفيذ الأسبوع الماضي، هي قانون محلي جديد للأمن القومي قال المسؤولون إنه ضروري لسد الثغرات الأمنية.

وعلى صعيد آخر أعلنت إذاعة «آسيا الحرة» الممولة من الحكومة الأمريكية الجمعة، إغلاق مكتبها في هونغ كونغ على خلفية مخاوف تتعلق بسلامة موظفيها بعد دخول القانون الجديد حيز التنفيذ في المدينة.